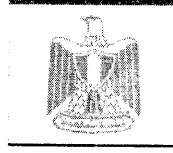


Distr.
LIMITED

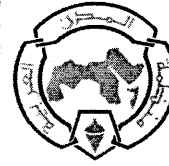
E/ESCWA/SDD/2005/WG.2/CP.6
14 December 2005
ORIGINAL: ARABIC



جامعة الدول
العربية



جمهورية مصر العربية
وزارة الإسكان والمرافق
والمجتمعات العمرانية الهيئة
العامة للتخطيط العمراني



منظمة المدن
العربية



برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
(هأبنتات)



اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية
لغربي آسيا -
الإسكوا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاجتماع العربي الرفيع المستوى حول المدن العربية المستدامة
و لضمان الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة
القاهرة، ١٥-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

تقرير وطني

واقع الإدارة الحضرية الجيدة

الجمهورية اللبنانية

الحملة الإقليمية لضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية الجيدة

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليس بالضرورة، آراء الإسكوا.

السياسات الوطنية الهادفة إلى تمكين الحكومات المحلية ودعم اللامركزية والحصرية
وتعزيز صلاحيات الهيئات المحلية:

إن الخوض في قوانين اللامركزية في لبنان هو من الدقة بمكان بسبب:

- ١- ما خلفته الحرب لجهة ما يمكن أن تسببه اللامركزية من زيادة في التباعد بين مختلف المناطق في ضوء التحيز الطائفي والفئوي الذي ما زالت تعاني منه بعض المناطق لا سيما النائية منها.
 - ٢- بقاء السلطات المحلية اللبنانية خلال الحرب لغاية العام ٢٠٠٠ دون أي دور فعلي بسبب عدم إجراء أية إنتخابات ، الأمر الذي أضعف الأجهزة الفنية والخدمائية لهذه السلطات ، بإستثناء بعض المناطق التي إستعادت قدرتها على التحكم بالشؤون العائدة لها بسرعة لافتة.
 - ٣- العجز المادي والدين الذي تزرع تحته الدولة اللبنانية، الذي لا يساعد على تخصيص قدرات مالية للسلطات المحلية تمكنها من أخذ المبادرات الكفيلة بإثبات وجودها كسلطة محلية قادرة على القيام بدورها على أكمل وجه.
 - ٤- مساحة لبنان (١٠٤٥٢ كلم^٢) وعدد سكانه الذي لا يتجاوز خمسة ملايين، الأمر يخفف من وطأة المركزية، لا سيما وأن اللامركزية الإدارية هي مؤمنة على مستوى المحافظات، وعلى مستوى القضاء في الشؤون التي تمس المواطن مباشرة.
- هذا لا يعني أن الدولة اللبنانية لا تعمل على تحقيق اللامركزية الإدارية ، بل على العكس فإن مشروع القانون المتعلق باللامركزية ما زال قيد الدرس في مجلس النواب دون إقرار لتاريخه، ربما بسبب الصعوبات المشار إليها آنفاً
- يتبين من التوضيح أعلاه أن دور السلطات المحلية في الإدارة الحضرية يبقى محدوداً ، تتوب عنها فيه المؤسسات الحكومية بقدر ما تسمح به أوضاعها المادية واللوجستية ، وقد تم بيان آليات التعاون مع القطاع الخاص، بشأن تأمين الحيازة السكنية تحديداً، في التقرير المتعلق بحيازة المسكن والأرض في لبنان.

دور مؤسسات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في تحسين مستويات المعيشة:

إن مؤسسات المجتمع المدني التي يأخذ بعضها في لبنان تحديداً منحى سياسياً حيث أن أغلب هذه المجتمعات لها ممثليها في الإدارة اللبنانية، وتجدر الإشارة إلى أن مساحة الوطن وعدد سكانه وإنفتاحه الإعلامي وتداخله الاجتماعي بشكل خاص يؤمن المنابر لكافة ممثلي مؤسسات المجتمع المدني (ويقصد بها ليس فقط المنابر الإعلامية بل أيضاً إمكانات الإتصال المباشر بمركز القرار) لعرض المشاكل التي يعانون منها وطلب المساعدة لحلها. ولكن دائماً ضمن إمكانات الدولة المادية.

وبالتالي فإن إهتمام الدولة بتأمين الحاجات الأساسية لفقراء الحضر والفئات المهمشة يبرز من خلال إستحداث وزارات ومجالس خاصة لتأمين هذه الخدمات وتخصيص هذه الوزارات والمجالس بأكبر حصة من الإعتمادات المادية ولا سيما منها:

١- وزارة المهجرين: التي تعنى بتأمين عودة المهجرين إلى منازلهم من خلال منح المهجر الأموال والمواد اللازمة لإعادة بناء مسكنه.

٢- مجلس الجنوب: الذي يعنى بأمور مواطني منطقة الجنوب الذي تعرض وما زال للعديد من الانتهاكات أدت إلى هجرة البعض، وإلى إنعزال البعض الآخر عن باقي المجتمع المدني اللبناني بسبب صعوبة الإتصال والتفاعل الاجتماعي بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

٣- مجلس الإنماء والإعمار: ويقضي دوره الرئيسي بتحسين مستوى العيش في كافة أرجاء الوطن من تأمين شبكات بنى تحتية وطرق ومحطات تكرير للمياه المبتذلة وسدود لتأمين مياه الشفة والري وإنشاء الأبنية العامة من مدارس ومستشفيات وغيرها دون أن يتعارض دوره هذا مع دور الإدارات المعنية بتأمين هذه الخدمات إلا أن المشاريع التي تتطلب إعتمادات تفوق قدره هذه الإدارات يتم الإيعاز بإنجازها إلى مجلس الإنماء والإعمار.

وضع السكان الحضر

نسب البطالة ومعدلات الفقر:

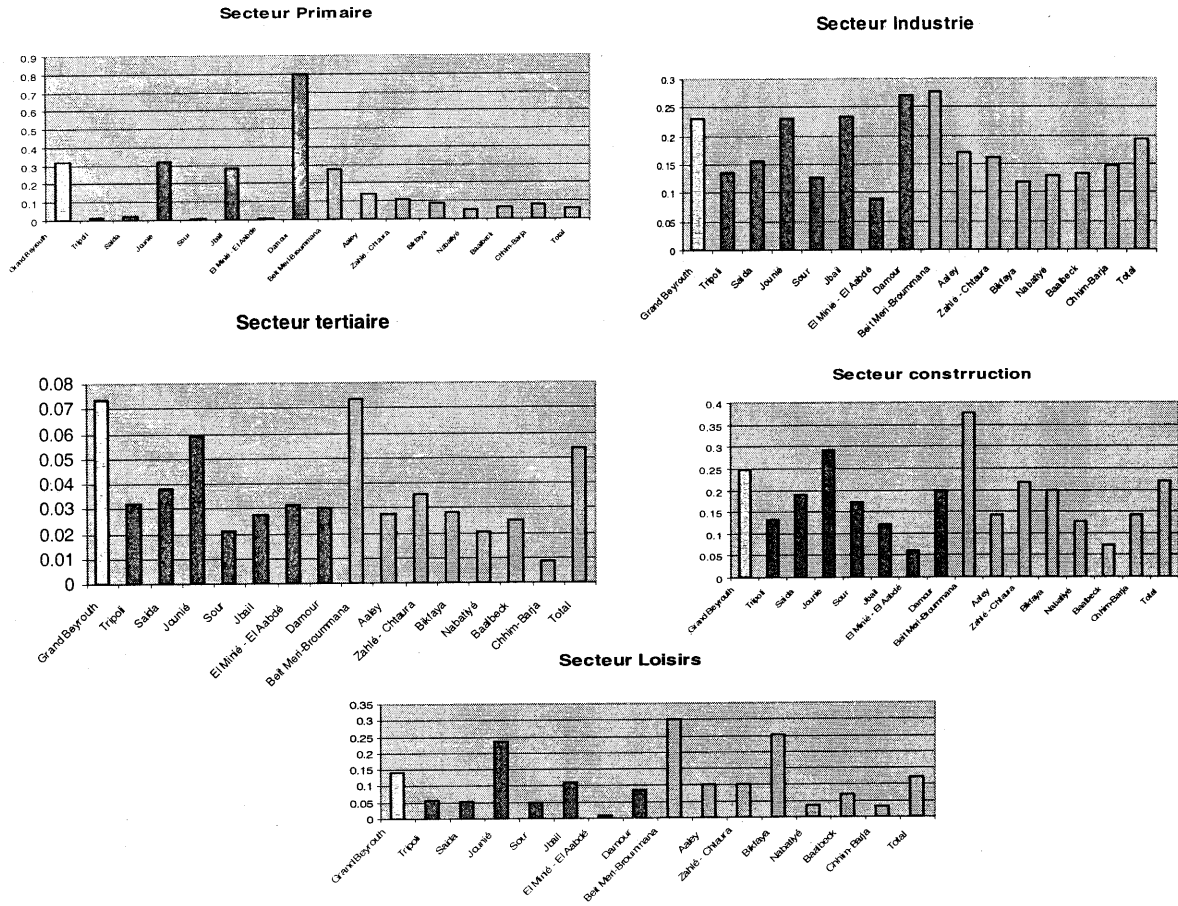
لم تتوفر إحصاءات دقيقة تتعلق بمعدلات الفقر والبطالة، إلا أن خارطة الأحوال المعيشية المنجزة عام ١٩٩٨ والتي تناولت إمكانيات تأمين الحاجات الأساسية من: سكن وطعام وملبس وتعليم وطبابة، قد بينت أن حوالي:

- ٢٢٠٠٠٠ مواطن لا يملكون إمكانية تأمين الحاجات الأساسية، بينما يستطيع ٨٠٠٠٠ مواطن درجة إشباع متدنية حوالي ٨٠٠٠٠٠ حوالي ٢٥%.

البنك الدولي إعداد دراسة مع الإحصاء والوزارة.

بطالة: إحصاء ٢٠٠٤ نسبة ٨,٥%.

تحضر لا يوجد، بيئة متحضرة



نسب السكان الحضر الذين تتوفر لهم الخدمات الأساسية من: تعليم، وصحة

The services (Ev13...Ev19)		Lebanon لبنان		الخدمات (Ev13...Ev19)	
		العدد Frequency	النسبة % Percent %		
Elementary public school	Yes, more than one	310981	35.3	نعم يوجد أكثر من واحد	مدرسة ابتدائية رسمية
	Yes, only one	308884	35.1	نعم يوجد واحد فقط	
	Unavailable	239660	27.2	كلا لا يوجد	

نسب السكان الحضر الذين تتوفر لهم الخدمات الأساسية من: تعليم، وصحة (تابع)

Elementary public school (Cont'd.)	Don't know	20329	2.3	لا اعرف	مدرسة ابتدائية رسمية (تابع)
	Total	879855	100.0	المجموع	
Pharmacy	Yes, more than one	378581	43.0	نعم يوجد اكثر من واحد	صيدلية
	Yes, only one	256482	29.2	نعم يوجد واحد فقط	
	Unavailable	244193	27.8	كلا لا يوجد	
	Don't know	599	0.1	لا اعرف	
	Total	879855	100.0	المجموع	
Private clinic	Yes, more than one	406871	46.2	نعم يوجد اكثر من واحد	عيادة طبيب خاصة
	Yes, only one	175920	20.0	نعم يوجد واحد فقط	
	Unavailable	288414	32.8	كلا لا يوجد	
	Don't know	8650	1.0	لا اعرف	
	Total	879855	100.0	المجموع	
Dispensary	Yes, more than one	253429	28.8	نعم يوجد اكثر من واحد	مستوصف
	Yes, only one	258812	29.4	نعم يوجد واحد فقط	
	Unavailable	346974	39.4	كلا لا يوجد	
	Don't know	20640	2.3	لا اعرف	
	Total	879855	100.0	المجموع	
Hospital	Yes, more than one	133453	15.2	نعم يوجد اكثر من واحد	مستشفى
	Yes, only one	134627	15.3	نعم يوجد واحد فقط	
	Unavailable	608418	69.1	كلا لا يوجد	
	Don't know	3357	0.4	لا اعرف	
	Total	879855	100.0	المجموع	

نسب السكان الحضر الذين تتوفر لهم وسائل نقل

Number of means of transportation	Lebanon لبنان		عدد وسائل النقل
	العدد Frequency	النسبة % Percent %	
No means of transportation	379911	43.2	لا يوجد وسيلة نقل
1 mean of transportation	406777	46.2	وسيلة واحدة
2 means of transportation	76866	8.7	وسيلة عدد ٢
3 means of transportation	15613	1.8	وسيلة عدد ٣
4 means of transportation and more	689	0.1	وسيلة عدد ٤ وأكثر
Total	879855	100.0	مجموع

إن شبكة النقل العام في لبنان وإن كانت تخدم أغلب المناطق اللبنانية إلا أنها تُستعمل غالباً من قبل الموظفين في ساعات الذروة ، بينما تبقى خلال النهار شبه خالية.

يتم الإعتماد أيضاً على السيارات والباصات الخاصة بمالكها أو بشركات نقل والمخصصة للنقل العمومي من تاكسيات وسرفيسات وغيرها.

نسب السكان الحضر الذين تتوفر لهم مياه الشرب:

Sources of potable water (Rp20,...Rp26)	Lebanon لبنان		مصادر مياه الشرب (Rp20,...Rp26)
	العدد Frequency	النسبة % Percent %	
Public network	493400	56.1	الشبكة العامة
Private network	16926	1.9	شبكة خاصة
Artesian well	73361	8.3	بئر ارتوازي
Mineral water	277386	31.5	مياه معدنية
Purchased water tanks	60957	6.9	شراء صهاريج
Spring or running water	54318	6.2	نبع أو مياه جارية (أنهر)
Other	19839	2.3	غيره

Sources of service water (Rp281,...Rp286)	Lebanon لبنان		مصادر مياه الخدمة (Rp281,...Rp286)
	العدد Frequency	النسبة % Percent %	
Public network	665582	75.6	الشبكة العامة
Private network	33878	3.9	شبكة خاصة
Artesian well	190155	21.6	بئر ارتوازي
Purchased water tanks	132083	15.0	شراء صهاريج
Spring, rivers or running water	13710	1.6	نبع أو مياه جارية (أنهر)
Other	7928	0.9	غيره

يلفت إلى عدم توفر إحصاءات دقيقة للمناطق التي تتمتع بشبكات الصرف الصحي

Means of waste disposal (Rp42...Rp49)	Lebanon لبنان		طرق التخلص من النفايات
	العدد Frequency	النسبة % Percent %	
Dumpsters inside the building	102149	11.6	مستوعبات داخل المبنى
Dumpsters near the building	617979	70.2	مستوعبات قريبة من المسكن
Dumpsters placed apart from the dwelling	150928	17.2	مستوعبات بعيدة عن المسكن
Private companies	86308	9.8	شركة خاصة
Rubbish dumps	25200	2.9	مكبات النفايات
Dumped in the nature	12859	1.5	رمي في الطبيعة
Incinerating	19064	2.2	حرق
Another way	21759	2.5	طريقة أخرى

التوجهات الراهنة وخطط التنمية الهادفة إلى إستدامة التنمية الحضرية:

إن الخطة الشاملة لترتيب الأراضي في لبنان التي أعدت من قبل مجلس الإنماء والإعمار (أنجزت في حزيران ٢٠٠٥) تعتبر من أهم الدراسات التي تبين التوجهات الراهنة والهادفة إلى تأمين إستدامة التنمية الحضرية وبرمجتها، تبين هذه الخطة توجهات الدولة اللبنانية في:

١- تأمين إحتياجات الشعب اللبناني على كافة المستويات مع مراعاة تأمين الإنماء المتوازن من خلال خلق دور فاعل لكل منطقة يجعل من وجودها ضرورةً للمناطق المحيطة بها ويضمن تفاعلها مع المناطق الأخرى من جهة ويساهم في تأمين الموارد الخاصة بها من جهة أخرى، وذلك خلافاً للمفهوم السابق للإنماء المتوازن الذي كان يعني توزيع موارد الدولة التي يتم تحصيلها نتيجة الدور الفاعل لبعض المناطق على المناطق غير الفاعلة.

٢- الحفاظ على الموارد الطبيعية للبلاد من خلال حماية المناطق الطبيعية التي تشكل بحد ذاتها المورد الأكبر للبلاد ، أكان على الصعيد الصحي لأبنائه (المياه الجوفية، والغطاء النباتي والمناطق الزراعية) أو على الصعيد السياحي (المنظر الطبيعية، والتلوج في القمم) أو التراثي (الأرز والمناطق التراثية).

٣- تأمين شبكة متناغمة من الخدمات والبنى التحتية في ضوء دراسة موسعة لإحتياجات المناطق وإمكانيات تفاعلها والدور المرتقب لكل منها.

يحدد الجدول أدناه التوجهات في تطوير البنى التحتية والخدمات التي أقرتها الخطة الشاملة لترتيب الأراضي:

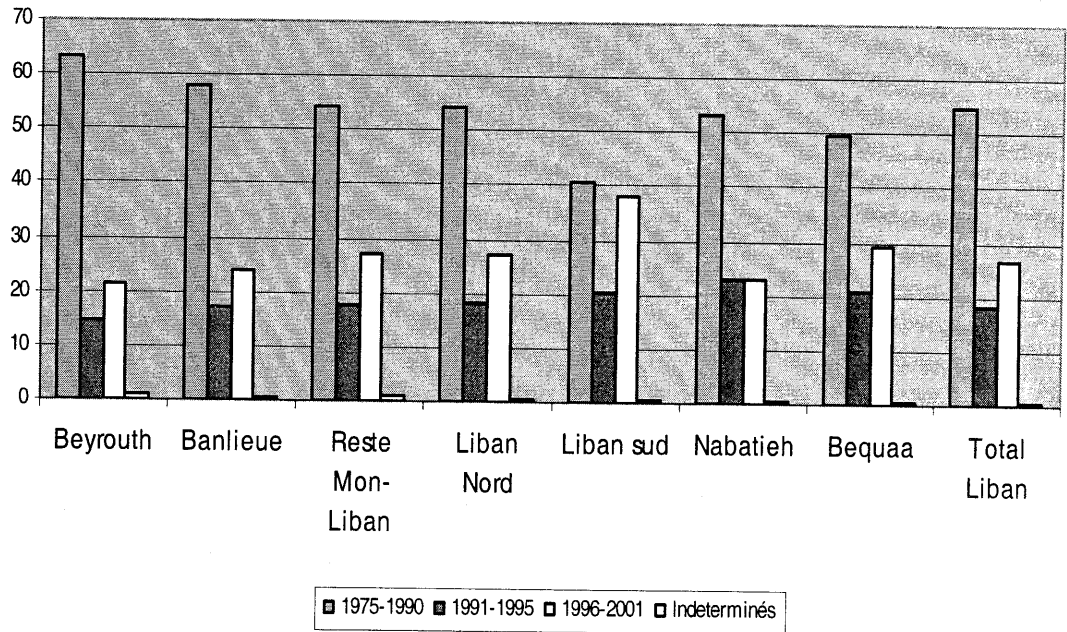
القطاع	القيمة التقريبية بملايين الدولارات	%
أوتوسترادات وطرق	875	28,7%
تكرير مياه مبتذلة	750	24,6%
مياه الشفة	542	17,8%
زراعة وري	246	8,1%
تطوير إقتصادي وإجتماعي	118	3,9%
التعليم العام	116	3,8%
التعليم التقهني	91	3,0%
إدارات وأبنية عامة	87	2,9%
تعليم عالي	56	1,8%
كهرباء	53	1,7%
صحة	42	1,4%
مرافئ	40	1,3%
نفايات صلبة	15	0,5%
نقل جوي	9	0,3%
بيئة	8	0,3%
المجموع	3048	100,00%

٣- آليات التصدي للخسائر الاجتماعية والاقتصادية التي تطل المهاجرين:

إذا أخذنا بعين الاعتبار أن لبنان هو البلد الأول في نسبة المهاجرين من بين كافة الدول العربية، علماً بأن الهجرة التي إزدادت خلال سنوات الحرب كانت أساساً بمعدلات مرتفعة، الأمر الذي يبرره مساحة لبنان الصغيرة من جهة وإفتاحه على العالم الخارجي من جهة أخرى.

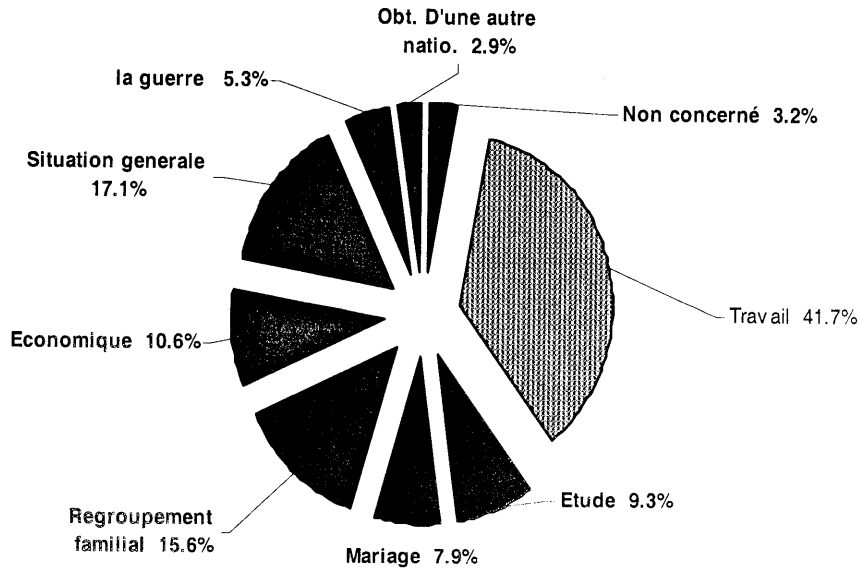
تبين الإحصاءات أدناه معدلات الهجرة ومدتها:

Périodes de départ des émigrés



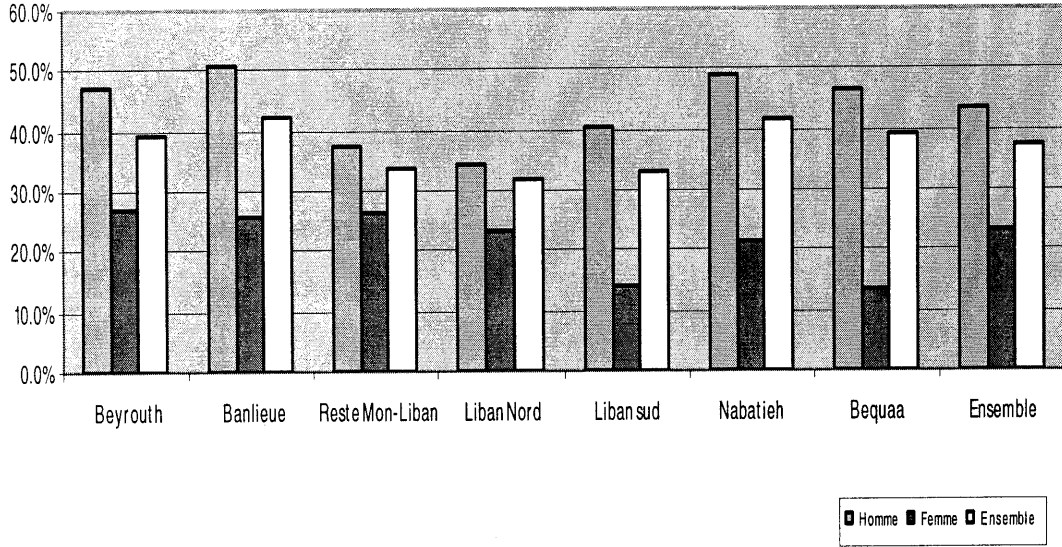
أسباب الهجرة:

Raison de l'émigration (1975-2001)



نسبة الشباب الذي لديهم النية أو تقدموا بطلبات للهجرة:

Taux de jeunes actifs ayant l'intention de quitter-2001



خطط الدولة للتصدي للهجرة:

إن الدولة ممثلة بوزارة المغتربين تقوم بالعديد من المخيمات الصيفية والندوات والمؤتمرات في الخارج لإطلاع المغتربين على إمكانيات الإستثمار في بلدهم المنشأ، ولحث المغتربين على عدم قطع الروابط الإجتماعية والعائلية مع المواطنين اللبنانيين المقيمين.

كما أن القطاع الخاص ممثلاً بالمصارف يقدم عروضاً إستثنائية للحيازة السكنية والعقارية للمغتربين في لبنان.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الدور الهام والرئيسي الذي يقوم به المغتربون في تحريك العجلة الإقتصادية في لبنان، يجعل الإدارة في موقع المشجع لهؤلاء المغتربين على الإستثمار في لبنان وليس الإنتقال إليه، لا سيما إذا أخذنا بعين الإعتبار أن عدد السكان المقيمين حالياً في لبنان بوازي نصف عدد المغتربين في البرازيل وحدها.

استراتيجيات الجهورية الوطنية لمواجهة الكوارث:

إن مواجهة الكوارث في لبنان تتم عبر آليات إستباقية ولاحقة.

فإن الوقاية من الكوارث تتم عبر آليات منها على صعيد المثال لا الحصر:

١- صدور مراسيم لتأمين السلامة العامة في قطاع البناء، تتعلق بالشروط الواجب توفرها في الأبنية للوقاية من أخطار الزلازل والحريق والمصاعد.

حيث تضمنت هذه المراسيم وجوب إخضاع الأبنية للتدقيق الفني لهذه الجهة من قبل مكاتب متخصصة وإقترانها بتأمين ضد هلاك البناء، علماً بأن قطاع البناء في لبنان لم يعان من نتائج كارثية جراء عدد من الهزات التي ضربت البلاد، بإستثناء زلزال عام ١٩٥٦، وقد قامت الإدارة ممثلة بوزارة الأشغال في حينه بتأمين التعويضات على المنكوبين.

٢- تضمين الخطة الشاملة لترتيب الأراضي بيان مواقع المناطق المعرضة لآخطار الفيضانات والإنزلاقات مع تحديد شروط البناء في هذه المناطق للحد من النتائج السلبية في حال تعرض هذه المناطق للمحاذير المشار إليها أعلاه.

٣- المشاركة في المركز العربي لمكافحة الكوارث.

أما لجهة العمل على مواجهة الكوارث بعد حدوثها، فإن المناطق اللبنانية التي تتعرض للكوارث تكون موضع عناية من قبل بعض الوزارات المختصة (وزارة الأشغال العامة والنقل) أو موضع إهتمام الهيئة العليا للإغاثة بموجب قرار من مجلس الوزراء، وتُصرف الإعتمادات اللازمة للإغاثة وفقاً لأهمية وخطورة الكارثة.

يشار إلى أن هذه التدابير لا تُتخذ في منطقة دون سواها، وبالتالي فإن تأمين السلامة العامة في المناطق يشمل كافة المناطق اللبنانية دونما إستثناء، علماً بأن بعض المناطق المعرضة للفيضانات والإنزلاقات تعاني أكثر من غيرها لجهة تأمين الوصول إلى هذه المناطق التي تتقطع عن المناطق الأخرى في فترات محددة من السنة لا سيما فصل الشتاء إما بسبب إنزلاق التربة الذي يتطلب وقتاً أطول للمعالجة وتدخل من قبل الإدارات المعنية، خلافاً للمناطق المعرضة للفيضانات التي يُترك الإهتمام بمعالجتها للطبيعة خلال يوم أو يومين، لا سيما وأن الفيضانات حتى تاريخه لم تكن كارثية ولم يبلغ إرتفاع المياه أو مساحة الفيضان حداً يتطلب تدخل هيئات الإغاثة بشكل عاجل.

٤- مدى الشفافية ومساءلة صانعي القرار والفرص المتاحة لتوفر المعلومات للجمهور حول القوانين والتشريعات النازمة للإدارة الحضرية الجيدة:

قد لا يرقى لبنان إلى مستوى الدول المتحضرة من حيث الشفافية ومساءلة صانعي القرار ، إلا أنه يُعتبر في ضوء مساحته وعدد سكانه وتفاعلهم الإجماعي من جهة والقطاع الإعلامي المتنوع في إنتماءاته والمنفتح

على كافة شرائح المجتمع والمتمتع بحرية في الرأي والتعبير من جهة أخرى ، في طليعة الدول العربية من حيث الشفافية ومن حيث إمكانيات مساءلة صانعي القرار .

أما لجهة توفر المعلومات للجمهور حول القوانين والتشريعات النازمة للإدارة الحضرية الجيدة ، فإن مركز البحوث العلمية والتنمية الإدارية والإحصاء المركزي يعملون بالتعاون مع كافة الإدارات الرسمية لتأمين كافة المعلومات التي يمكن للمواطن الحصول عليها على مواقع الإنترنت ، ولا يحول العدد المحدود للمشاركين بشبكة الإنترنت الذي لا يتجاوز ٤,٥% من مجموع الأسر اللبنانية دون إمكانيات الإتصال بالشبكة من مواقع منتشرة في الأراضي اللبنانية بشكل واسع مفتوحة للعموم بأسعار زهيدة.

Internet subscription (Rpd22)	لبنان Lebanon		الإشتراك بالإنترنت (Rpd22)
	العدد Frequency	النسبة % Percent %	
Subscriber	39393	4.5	مشترك
Non-subscriber	840461	95.5	غير مشترك
Total	879855	100.0	مجموع

تطبيق مبدأ الثواب والعقاب والعمل وفق قواعد السلوك المهني:

إن هيئة التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدني هما الجهازين المعنيين بتطبيق مبدأ الثواب (مجلس الخدمة المدنية) والعقاب (التفتيش المركزي).

ورغم أن القوانين التي ترعى أصول عمل الهيئتين أعلاه تراعيان قدر الإمكان إستقلالية قرارهما، إلا أن ممارسة هذه المهام تبقى محدودة جداً أكان لجهة الثواب أو العقاب لإرتباطها بتدخلات وإعتبارات لا مجال لحصرها في هذا التقرير.

التطبيق العادل لنظام شفاف في التخطيط والتعاقد:

إن عدم إنجاز الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية قبل العام ٢٠٠٥، كان قد جعل من تحديد الأولويات لدى الوزارات والإدارات الخدماتية عنصراً قابلاً للتعديل وفقاً لما يراه القيّمون على هذه الإدارات والوزارات، دون إمكانية المساءلة في ضوء عدم تحديد أولويات من قبل مركز القرار .

وبالتالي فإن إقرار الخطة الشاملة لترتيب الأراضي سوف يرتب على القيّمين على الإدارات والوزارات الخدماتية جدولاً للأولويات لا يمكن الشذوذ عنه أو عدم مراعاته، لا سيما وأن هذا الجدول يجب العمل على تطبيقه بالتنسيق الزمني واللوجستي مع كافة الإدارات الأخرى للوصول إلى الغاية المنشودة التي حددتها الخطة

الشاملة، وسيتم مراقبة ومتابعة آليات تنفيذ هذه الخطة من قبل لجنة مختصة تشمل ممثلين عن الإدارات المعنية يتمتعون بصلاحيات إستثنائية لجهة تحديد الأولويات، على أن ترفع اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الوزراء بشأن تقدم تطبيق الخطة الشاملة.

تقييم عدد المنظمات غير الحكومية وتنوعها:

يتميز لبنان بوجود العديد من المنظمات منها ما هو مرتبط بمنظمات دولية تعنى بالشؤون الإجتماعية والبيئية والسكانية، ومنها ما هو محلي، أغلبه ذات طابع بيئي.

دور المرأة ومشاركاتها في مراجعة وإعداد التشريعات المدنية المتعلقة بها:

لقد سبق وأشرنا إلى أنه لا يوجد تشريعات خاصة بالمرأة بشكل عام، وما يُطبق من قوانين في لبنان لا يتضمن أية إستثناءات بالنسبة للرجال، لا سيما وأن قانون الموظفين قد وحد الإجراءات المطبقة على النساء والرجال، لا سيما لجهة البدلات والمساهمات في الطبابة والأقساط المدرسية والإضافات على الرواتب للأهل والأولاد على عاتق الموظف.

٥- السلامة العامة والأمان الشخصي في المدن ومهام ومسؤوليات السلطات المحلية الساعية إلى تخفيض معدلات الجريمة:

من اللافت أنه، ورغم معاناة الشعب اللبناني من حرب طويلة الأمد كانت خلالها أرواح وأموال الناس مستباحة، فإن معدلات السرقة والجريمة منذ إنتهاء الحرب كانت في حدها الأدنى، هذا إذا لم نأخذ بعين الإعتبار الوضع المستجد بعد إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، حيث نلاحظ مجدداً محاولات إغتيال وتخريب ومتفجرات، علماً بأن الأوضاع التي كانت مستقرة بعد الحرب ترجح أن هذه الأعمال ليست من صنع أيدي لبنانية.

أما لجهة مشاركة السلطات المحلية في مكافحة الجريمة، فرغم أن السلطات المحلية تتمتع بأغلبها بعناصر شرطة بلدية، إلا أن الإعتماد على سلك الأمن الداخلي في محاربة الجريمة هو المعمول به، ولا تتجاوز مهام شرطة البلدية تأمين حركة المرور وضبط المخالفات.

مدى مشاركة السلطات المحلية في تطوير التوجهات والإستراتيجيات الوطنية الملزمة حول السلامة والمحافظة على البيئة وخطط مواجهة الكوارث والوقاية منها

يُلفت إلى أنه، ورغم الدور المحدود للسلطات المحلية في لبنان والذي تم الإشارة إليه أعلاه، فإن القوانين التنظيمية والبيئية تفرض على الإدارة إستطلاع رأي البلديات المعنية في كل ما يتعلق بشؤونها، وبالتالي فإنه لا يمكن مثلاً إقرار أي دراسة تنظيمية لأي منطقة ما لم يتم الأخذ بملاحظات السلطة المحلية، على أن يبيت مجلس الوزراء في الدراسة في حال إختلاف الرأي بين السلطة المحلية والإدارة المعنية.

التصدي للإنتهاكات البيئية الناجمة عن الإخلاء القسرية وتهديد الحق في السكن، وخاصة في ما يتعلق بالفقراء والمهمشين:

لطالما خضعت الإخلاء لقانون الإيجارات الذي كان يصدر رائماً بصورة إستثنائية في ضوء الواقع اللبناني، والذي يفرض على المالك شروطاً جعلت المالكين لا يتجهون إلى البناء المعد للإيجار، حيث سبق أن تم توضيح هذه النقطة في التقرير المتعلق بحيازة المسكن والأرض، وبالتالي فإن القيمة المرتفعة لبذل الإخلاء تمكن المستأجر من إيجاد مأجور آخر.

كما تم توضيح آليات الإخلاء والتعويض حتى للمقيمين في المنازل بواسطة "الإحتلال" حيث رأت الدولة وجوب التعويض على هؤلاء المقيمين بصورة غير شرعية لتأمين المسكن لهم وإعادة المسكن إلى مالكية الأساسيين.